مجتمع

الوقود الأحفوري يدمر صحة أهالي لويزيانا

أعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن قطاع الوقود الأحفوري والبتروكيميائيات في منطقة بولاية لويزيانا الأميركية أصبحت تُعرف باسم «زقاق السرطان» دمّر صحة السكان وحياتهم وبيئتهم. ووثق التقرير الصادر بعنوان «نحن نحتضر: الكفاح من أجل البقاء في ظل التضحية بحياة الناس لأجل الوقود الأحفوري في لويزيانا»، كيف يعاني سكان زقاق السرطان من آثار التلوث الناجم عن صناعة الوقود الأحفوري والبتروكيميائيات، ويواجهون مخاطر مرتفعة على صعيد التعرض لأضرار متعلقة بالصحة الإنجابية وأمراض السرطان. (العربي الجديد)

المغرب: توقيف 57 مهاجراً عند السواحل الجنوبية

أوقفت قوات البحرية المغربية 57 مهاجراً عند سواحل البلاد الجنوبية، يتحدّرون من دول أفريقيا جنوب الصحراء، وبينهم 7 قاصرين. وقال الجيش المغربي في بيان، إن «دورية تابعة للبحرية الملكية اعترضت قارباً كان متجها صوب جزر الكناري، أول من أمس الأربعاء، على بعد 5 كيلومترات غرب مدينة الداخلة». أضاف البيان أن القارب كان على متنه «57 مهاجراً غير نظامي، يتحدرون من دول أفريقيا جنوب الصحراء، وبينهم 7 قاصرين». وأوضح أن الموقوفين تلقّوا الإسعافات اللازمة، قبل تسليمهم لمسؤولي الدرك الملكي. (الأناضول)

(بلال خالد/ الأناضول)

الموت يهدد مصابي غزة

حذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من فقدان حياة آلاف المصابين جنوب قطاع غزة، في حال توقف عدد من المرافق الطبية الرئيسية عن العمل بسبب تدهور الرعاية الطبية الطارئة ونفاد الأدوية. وقالت في بيان على موقعها الإلكتروني، إنه «لم يعد في الوقت الحالي أمام قرابة مليوني شخص في قطاع غزة سوى مجمع ناصر الطبي ومستشفى غزة الأوروبي، وكلاهما يقعان في جنوب القطاع». أضافت: «بالنظر لحجم السكان وفي ظل الظروف المعيشية الحالية القاهرة والنظام الصحي المنهار وشدة القتال، فإنه إذا توقفت هذه المرافق الطبية عن العمل، لا سيما مجمع ناصر الطبي ومستشفى غزة الأوروبي، فسيشهد العالم فقدان آلاف الأرواح التي كان بالإمكان إنقاذها». وأشارت إلى أن هذين المرفقين الواقعين في مدينة خانيونس «يقدمان خدمات جراحية وخدمات طوارئ طبية متقدمة ويتمتعان بسعة سريرية كبيرة، وإن كان ذلك غير كاف للجرحى والمرضى الحاليين في مختلف أنحاء غزة». ووفقاً للصليب الأحمر، يقع مجمع ناصر الطبي ومستشفى الأمل التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في «قلب العمليات العدائية الحالية» التي يشنها الجيش الإسرائيلي علي جنوب القطاع. وفي السياق، أشارت اللجنة إلى أن «أقل من 20 في المائة من مساحة قطاع غزة، أي حوالي 60 كيلومتراً مربعاً، أصبحت الآن ملجأ لأكثر من مليون ونصف مليون نازح ونازحة، يعيشون في ظروف يائسة في جنوب القطاع حيث يهدد تصعيد القتال فرص نجاتهم».

(الأناضول)

أوكرانيا: أنابيب مياه بديلة لسدّ كاخوفكا

أوديسا ـ **فيكتور ساينكو**
موسكو ـ **رامي القليوبي**

بعد مرور أكثر من نصف عام على تفجير سدّ محطة كاخوفكا الكهرومائية على نهر دنيبرو في أوكرانيا في 6 يونيو/حزيران الماضي، والذي يعتبر خط المواجهة الأولى بين الجيشين الروسي والأوكراني في إقليم خيرسون، ما أدى إلى نقص كبير في مياه مناطق كانت تتغذى من مياه البحيرة الصناعية للسد، تواصل أوكرانيا أعمال إنشاء الخط المركزي لأنابيب المياه إلى المناطق المتضررة. ويعمل أكثر من 1200 فرد يستخدمون أكثر من 400 آلية مخصصة لأعمال البناء، على مدار الساعة بنظام ثلاثة دوامات لتنفيذ الأعمال، بحسب ما تقول الوكالة الحكومية لإعادة إعمار وتنمية البنية التحتية في أوكرانيا.

ويزيد طول خط الأنابيب الذي يمتد من بحيرة كاراتشونوفسكويه الصناعية إلى تاماكوفكا على 145 كيلومتراً، وهو سيوفر المياه لنحو مليون من سكان أقاليم دنيبروبيتروفسك وزاباروجيا وميكولايف وخيرسون، بحسب ما أوضح ألكسندر كوبراكوف، نائب رئيس الوزراء الأوكراني لشؤون إعادة الإعمار، الذي أضاف: «ينفذ مشروع مدّ خط الأنابيب من النقطة الصفر، وساهم شركاء دوليون في شراء الأنابيب وتوفير المضخات ذات القوة الكبيرة والمعدات اللوجستية لتشغيلها، ونطمح إلى إكمال الأعمال في أسرع وقت». أضاف: «خصصت الحكومة ملياراً ونصف مليار من عملة الهريفنا الأوكرانية (40 مليون دولار) من صندوق إزالة تداعيات العدوان المسلح لمدّ خطوط أنابيب المياه، في حين تتولى وكالة إعادة الإعمار إنجاز المشروع». ويوضح نائب رئيس الإدارة العسكرية في مقاطعة كريفوي روغ بمقاطعة دنيبروبيتروفسك، ديميترو أوغانيسوف، في حديثه لـ«العربي الجديد»، «أن أعمال البناء تشمل إنشاء 13 محطة ضخ على الخط الساحلي الرئيسي، وقد أُنجز المشروع بنسبة 90 في المائة». يضيف: «تهدف المحطات الـ13 التي تقع على امتداد الخط المائي إلى مراقبة عمل المضخات ضمن منظومة خط الأنابيب. وستضم كل محطة 45 مضخة تتوزع بين رئيسية وطارئة واحتياطية تحسباً لأي اضطرابات في إمدادات الطاقة».

وتساهم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في مشروع خطوط الأنابيب ضمن برنامج «الدعم الاقتصادي لأوكرانيا»، في حين يعمل مهندسون استشاريون ومشرفون فنيون مستقلون في مواقع البناء. وكان سدّ محطة كاخوفكا الكهرومائية قد انهار في 6 يونيو/حزيران الماضي، وتبادلت موسكو وكييف الاتهامات بالتسبب في الواقعة، ثم بدأت أعمال بناء خط أنابيب المياه في اليوم الثالث من تفجير السدّ الذي أفرغ خزان البحيرة من المياه التي غمرت عدداً من البلدات. وفي 21 يونيو، أعلن رئيس الإدارة العسكرية في مدينة كريفوي روغ، ألكسندر فيلكول، بدء مد الأنبوب الأول من خط الأنابيب، وأوضح أنه أحد 4 مشاريع ستنفذ في كريفوي روغ بعد تفجير سدّ كاخوفكا من أجل حلّ مشكلات توفير المياه في المنطقة. وفيما كان يجري سحب المياه من سدّ كاخوفكا إلى قناة شمال شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا إلى أراضيها عام 2014، قطع تدمير السدّ إمدادات المياه إلى المناطق الشمالية من شبه الجزيرة. ويوضح رئيس تحرير موقع «بوليت نافيغاتور» الإخباري الروسي المتخصص في الشؤون الأوكرانية والروسية، سيرغي ستيبانوف، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «انقطاع إمدادات المياه عبر قناة شمال القرم أوقف الزراعات التي تتطلب محاصيلها الري الوافر، مثل الأرز». يضيف: «كانت المياه التي تتوافر عبر قناة شمال القرم تستخدم في شكل أساسي لتلبية احتياجات الزراعة والري في سهول شمالي القرم حيث يُزرع الأرز ومحاصيل أخرى تتطلب كميات كبيرة من المياه، والآن تعترف السلطات بأنه لن يتسنى استئناف إمدادات المياه إلا بعد انتهاء الأعمال القتالية».

غير قابلة للترميم

بعد تفجير السدّ، وصف مدير شركة «أوكر غيدرو إنيرغو» للطاقة الكهرومائية إيغور سيروتا ما حصل بأنه «عمل إرهابي روسي»، وقال: «المحطة الكهرومائية غير قابلة للترميم، وبعد انتهاء الاحتلال، ستغلق بحيرة كاخوفكا الصناعية لاستعادة المنسوب اللازم للمياه، وبدء بناء محطة كهرومائية جديدة في الموقع ذاته».

تحقيق

وثائق مفقودة

غزيون بلا أوراق ثبوتية وملكية جراء العدوان

لم يُمنح الغزيون الوقت للفرار، فكان القصف الإسرائيلي يباغتهم فيضطرون إلى الإخلاء بسرعة، تاركين أوراقهم الثبوتية والرسمية، وإن كانوا قد جهزوها في حقيبة. واليوم، الكثير من الغزيين بلا أوراق

غزة ـ **امجد ياغي**

خلال العدوان الإسرائيلي الحالي والمستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فقد الكثير من الغزيين وثائقهم الرسمية في ظل حرب الإبادة الجماعية التي استهدفت مناطق ومنازل المدنيين من دون سابق إنذار، الأمر الذي دفع الغزيين إلى الهرب بحثاً عن أماكن قد تكون أكثر أماناً. وفي ظل الهرب المفاجئ والنزوح من مكان إلى آخر، فإن أعداداً كبيرة من الغزيين داخل مراكز النزوح والخيام أصبحت من دون أوراق أو وثائق رسمية. وأضاع البعض بطاقات الهوية وجوازات السفر وأوراق ملكية الأراضي والمحال التجارية وشهادات الميلاد والشهادات التعليمية وغيرها. خلال الهجوم الأخير على مدينة خانيونس بداية العام الجاري، والذي لا يزال مستمراً، فقد إبراهيم حمادة (44 عاماً) جواز سفره المصري خلال إخلاء سريع وسط خانيونس. يحمل حمادة الجنسية المصرية على اعتبار أن والدته من أصول مصرية، وكان عاجزاً عن السفر وترك أسرته ووالدته المسنة بعدما دمر منزلهم في حي الجلاء وسط مدينة غزة، وخاضوا رحلة نزوح طويلة، لكنها لم تكن المرة الأولى التي يفقد فيها أوراقاً رسمية خلال هذا العدوان. وفي وقت سابق، فقد هويته وجواز سفره الفلسطيني خلال إخلاء سريع أثناء قصف منزل جيرانهم. كان يضع الأوراق في حقيبة نجله المدرسية. لكن أثناء الإخلاء، فكر في النجاة وأفراد عائلته بأرواحهم. وكان قد سقط شهداء داخل المبنى المحاذي لمنزلهم الذي نزحوا إليه منذ 22 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وصل حمادة إلى مدينة رفح منذ 10 أيام سيراً على الأقدام. لكن هذه المرة، لم يعد يحمل أي أوراق ثبوتية، ولم يتمكن من الحصول على مساعدات على مدار خمسة أيام. فهو أمام النظام الرسمي وهيئات المساعدات لا يملك أوراقاً ثبوتية، لكنه استطاع بعد أيام إقناع موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بقبول أوراق زوجته والحصول على مساعدات من أجل أسرة مكونة من 13 فرداً. يقول حمادة لـ «العربي الجديد»: «لا أملك هوية وجواز سفر ووثائق وبطاقة الأونروا التي عليها أسماء بلداتنا التي هجرنا منها. نحن أمام الجهات الدولية وغيرها من دون أي إثبات. حاولت الحصول على مساعدات من أي مؤسسة دولية أخرى غير الأونروا، لكن ذلك لم يكن ممكنا من دون هوية أو أية إثبات للشخصية. هذه شروط الحصول على مساعدات».

لا مجال للفرار بالوثائق

خلال العدوان الحالي، يباغت القصف الغزيين ما يدفعهم إلى مغادرة بيوتهم بسرعة على أمل النجاة. وفي القصف العنيف الذي يدمر عدداً من المنازل في ضربة واحدة موجهة، كان الغزيون يفقدون أي فرصة للحصول على أوراقهم. في حروبهم السابقة، كان جنود الاحتلال يعمدون أحياناً إلى إطلاق تحذيرات للمباني التي ينوون قصفها، ليشاهد الغزيون بيوتهم تندمر، لكن ذلك كان يمنحهم دقائق قليلة لإخراج بعض الأوراق، وهو ما لا يحصل الآن. يشار إلى أن الغزيين اعتادوا تجهيز حقيبة يضعون فيها الأوراق الرسمية والمتعلقات الأسرية المهمة والمال والذهب. حازم أبو فول (40 عاماً) هو أحد الذين حضروا الحقيبة تحسباً لأي إخلاء سريع. لكن الاحتلال الإسرائيلي استهدف منزل جيرانه والحق أضراراً بمنزله، يتكون مبنى العائلة من ثلاثة طوابق وفي داخله أكثر من 8 عائلات في مدينة دير البلح، وأصيب منزله بأضرار وأصيب وزوجته بإصابات متوسطة. يشير أبو فول إلى أن عدداً من أشقائه خسروا وثائقهم، وقد التقى بهم في مدينة رفح بعد أكثر من شهر من الإصابة والعلاج ثم النزوح إلى مدينة رفح. ويقول إنه كان قد نجا من قصف إسرائيلي خلال عدوان عام 2021 في مايو/ أيار، لكن الوضع مختلف خلال العدوان الحالي، إذ يجبر الناس على النزوح بشكل سريع إلى درجة لا يفكرون في حمل الحقيبة التي تضم أوراقهم. ويوضح في حديثه لـ «العربي الجديد»: «جهزت حقيبة فيها هويات جميع أفراد العائلة، بمن فيهم أمي وأبي وشهادات ميلاد أطفالي الثلاثة وبطاقة الأونروا التي تخولنا الحصول على العلاج والمساعدات الغذائية من الوكالة، وبطاقة الأمراض المزمنة لعلاج والدتي، وشهادتي الجامعية ومبلغ مالي، لكن هذه الحقيبة ضاعت في القصف، أصيب 7 أفراد من العائلة، وكانت إصابتي في يدي اليمنى بسبب انهيار مبنى جيراننا على منزلنا الملاصق. خرجنا باعجوبة، وعندما سألت أحد جيراننا عن حال المنزل أخبرني أنه مدمر بالكامل ولا وجود لأغراض ومتعلقات شخصية. وقد أغار الاحتلال على المكان نفسه بعد أسبوع من القصف ودمر الكثير من المنازل في منطقتنا».

استخراج أوراق جديدة مهمة صعبة

يخشى الغزيون عدم القدرة على استخراج وثائق جديدة بسبب الانقسام الفلسطيني منذ عام 2007. ولا خيار غير انتظار انتهاء العدوان من أجل إصدار جوازات سفر وبعض سندات الملكية التي يتم إصدارها من رام الله حيث الحكومة الفلسطينية. من جهتها، تقوم اللجنة الإدارية لشؤون قطاع غزة بتخصيص إصدار بطاقات تعريفية للغزيين الذين فقدوا بطاقات الهوية داخل مكتب للخدمات العامة في مدينة رفح، وتتضمن أختام الجهة الأمنية التي تُقر المعلومات الشخصية بناءً على قاعدة البيانات الحكومية المحفوظة في غزة، من أجل تسهيل بعض الإجراءات اليومية لإتمام حصولهم على العلاج أو المساعدات الإنسانية أو بعض الإجراءات الطارئة لتسجيل البيانات الرسمية.

إلى ذلك، فقد عدد من الخريجين في قطاع غزة شهاداتهم الجامعية ووثائق تبين الدرجات بفعل قصف وتدمير المنازل. الحق أضراراً بجامعات وكليات قطاع غزة. من جهته، يشير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نحو 300 ألف خريج جامعي في قطاع غزة لم يجدوا فرصة عمل ولو لمرة واحدة. وأعلنت عدد من الجامعات أن الوثائق الخاصة بالطلاب محفوظة ضمن قاعدة بيانات. لكن بعد انقضاء العدوان، يمكن الحصول على نسخة من الشهادات وكشوفات الدرجات. مع ذلك، يشعر كريم النحال بالخوف. الأخير كان يسعى إلى السفر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يوجد شقيقه، لكن فقدان شهادته الجامعية يتخصص هندسة البرمجيات من الجامعة الإسلامية وتدمير غالبية مباني الجامعة الإسلامية في عدد من المحافظات قد يكون عائقاً.

يقول النحال لـ «العربي الجديد»: «قررت السفر للعمل في الخارج بعدما بات عمري 31 عاماً وما زلت عاطلاً عن العمل. عملت فترة بسيطة في العمل الحر، لكن هناك صعوبة في الحصول على الحوالات المالية. دمر منزلنا في حي الرمال وخسرت بعض أوراقي الرسمية وحزنت بشدة على دمار الجامعة، المشكلة ليست في الأوراق فحسب، فقد قضوا على الذكريات والشهادة الجامعية». لا يكتفي الغزيون بالحزن على الوثائق الأساسية مثل الهويات الشخصية وجوازات السفر وبعض سندات الملكية، بل هناك الوثائق التي ترتبط بذكريات أجدادهم وآبائهم، منها ما يثبت ملكيتهم للأراضي المحتلة، بالإضافة إلى شهاداتهم في مراحل دراسية سابقة وبعض الأوراق الرسمية الأخرى التي تمثل ذكرى جميلة، كانوا يضعونها بإطار في المنزل، وهذا ما كان يفعله أيضاً صائب الجدي الذي احتفظ بمستندات عائلية كثيرة.

الجدي من هواة جمع الوثائق القديمة والمتعلقة بجده إسماعيل الذي كان مناضلاً مع جيش التحرير الفلسطيني في لبنان وتعرض للمطاردة من الاحتلال. وكان يحتفظ بشهادات ميلاد عائلته وجده ووالده المتوفي منذ أعوام. صحيح أنه فقد هويته وشهادة ميلاده، لكن لم يحزن عليها كما حزن على الوثائق الخاصة بوالده وجده. يقول الجدي لـ «العربي الجديد»: «في كل منزل فلسطيني أوراق رسمية قديمة تعود للجد والأب وآخرين، ومنها شهادات تكريم وشهادات جامعية وغير ذلك. لكننا عرضة لفقدان كل شيء في أية لحظة. الحرب تسعى إلى القضاء على ذاكرتنا الفلسطينية. يريدون محو كل شيء، وحتى ذاكرتنا التي لا نزال نحتفظ بها».

خسروا البيوت والأرواح والأوراق (أحمد حسب الله/ Getty)

1,900,000
عدد النازحين في قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي المستمر بحسب الأمم المتحدة.

يخشى الغزيون عدم القدرة على استخراج وثائق جديدة بسبب الانقسام الفلسطيني

فقد البعض شهادات ملكية قديمة للأراضي المحتلة

مستوطنون يحفرون قبوراً قرب مدرسة شمال غرب أريحا

في إطار الضغط الممنهج الذي يعتمده الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون في الضفة الغربية، عمد المستوطنون أخيراً إلى حفر قبور قرب مدرسة، ما يعد دعوة صريحة لممارسة القتل الجماعي بحق الأطفال

رام الله ـ **مالك نبيل**

لم يكن ما فعله مستوطنون متطرفون بحق تلاميذ مدرسة التجمع البدوي «عرب الكعابنة» في منطقة غرب المليحات المعروفة بالمعرجات شمال غرب أريحا وسط الضفة الغربية، وقد حفروا مساء أول من أمس الأربعاء خمسة قبور إلى جانب المدرسة، سوى دعوة صريحة لممارسة القتل الجماعي بحق الأطفال الفلسطينيين، بحسب منظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو في فلسطين. ويؤكد المشرف العام للمنظمة، حسن مليحات، في حديثه لـ «العربي الجديد»، أن «الخطورة لا تكمن في حفر القبور فقط، بل المكان الذي حفرت فيه أي في منطقة محاذية للمدرسة يمر فيها الأطفال، علماً أن حجمها يلائم حجم طفل صغير، وقد وضعوا على كل قبر زهرة حمراء للإيحاء بالنية المبيتة للقتل والتخويف». وقبل حوالي شهر، كان المستوطنون قد علّقوا دمىً ملطخة بالدماء على أبواب المدرسة ذاتها، تبعها اقتحام المدرسة وتكسير أبوابها ونوافذها من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، ثم اقتحام صفوف المدرسة والتحقيق مع المعلمين والأطفال، وقد تعرض بعضهم للضرب المبرح من قبل 3 مستوطنين يتعمدون بشكل دوري التهجّم على أطفال المدرسة.

يقول مليحات إن سلطات الاحتلال كانت قد أصدرت 27 إخطاراً بالهدم. وفي كل مرة تتعرض للهدم أو التكسير، تُبنى من جديد بجهود متبرعين، في إشارة إلى تقصير واضح من المؤسسات الرسمية الفلسطينية والمؤسسات الدولية المعنية بالطفل وحقوق الإنسان.

ويتابع مليحات: «ناشدنا الوزارات المعنية في الحكومة الفلسطينية وأعضاءً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن فاقد الشيء لا يعطيه، ويبدو أنه ما من أحد مهتم بهذه المدرسة ومنطقة عرب الكعابنة التي تتعرض للتهجير القسري، ومن المرجّح في الوقت القريب أن تصبح خالية من أصحابها». ويحذّر مليحات من مصير يهدد مدرسة عرب الكعابنة، ويشبه ما حل بـ 25 تجمعاً بدوياً في الضفة الغربية أجبرت على ترك تجمعاتها خلال العام الماضي، وقد تعرضت منطقة عرب المليحات التي تقع فيها المدرسة إلى 360 اعتداء خلال عام 2023. وكانت منظمة البيدر قد أصدرت بياناً حذرت فيه من حفريات ينفذها «مستوطنون ترافقهم آليات ومعدات جيش الاحتلال الإسرائيلي، بهدف تجريف أراض لتجمع عرب المليحات، تمهيداً للاستيلاء عليها ودفع السكان للرحيل القسري، ما يعني التطهير العرقي». ويعيش قرابة 1200 مواطن في التجمع البدوي عرب الكعابنة في منطقة محاذية لمستوطنة رعوية تدعى «ميفوت يريحو» وهي مقامة على أراضي الفلسطينيين، وتبعد عن التجمع مسافة كيلومترين، ويعيش أهالي التجمع في خيام أو منازل مسقوفة بالصفيح، كما هو حال مدرسة التجمع البالغ عدد تلاميذها 84.

وكان لاعتداءات المستوطنين على تلاميذ المدرسة تأثيرات نفسية، وبات البعض يتغيب عن الحضور كما يقول مدير المدرسة رامي الدمنهوري. ويوضح في حديثه لـ «العربي الجديد» أن تلاميذ المدرسة يروون عدم قدرتهم على النوم ليلاً، ما أثر على حضورهم وتركيزهم. ويعزو مدير المدرسة تغيّب التلاميذ لسببين: «الأول هو تكرر اعتداءات المستوطنين برفقة جيش الاحتلال أو لوحدهم متنكرين بزي عسكري للجيش، والثاني وجود مستوطن بين منازل تجمع عرب المليحات وإقامته بيتاً يوجد فيه على الدوام، حيث يوجه أضواءً مزعجة إلى منازل الأهالي في سبيل إرهاب الأطفال، ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض وتراجع أعداد تلاميذ المدرسة». ويلفت الدمنهوري إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية بحق المدرسة قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي كانت تقع غالباً بعد انتهاء الدوام المدرسي، بينما تطورت الانتهاكات منذ التاريخ المذكور إلى اعتداءات خلال فترة دوام التلاميذ، وسجّلت المدرسة ما لا يقل عن 8 اعتداءات خلال الدوام، وذلك رغم الأيام القليلة التي وجدوا خلالها في المدرسة.

وحاولت المدرسة قبل نحو شهرين بناء جدار من الطوب للحد من اعتداءات المستوطنين، إلا أن سلطات الاحتلال صادرت معدات البناء، فيما تعرضت المدرسة لاحقاً لهدم جزءٍ من غرفة صفية، تبعتها إزالة العلم الفلسطيني عن السارية في المدرسة ورفع العلم الإسرائيلي ومنع أحد من إزالته، بحسب الدمنهوري. وتحصل معظم هذه الانتهاكات من قبل مستوطنين يرتدون لباساً عسكرياً، وفق بيان صادر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية. وسجل «أكثر من 35 اعتداء نفذه مستوطنون بلباس جيش الاحتلال على ممتلكات المواطنين، بالإضافة إلى أكثر من 23 اعتداء جرى تنفيذها برعاية الجيش ومراقبته وحمايته، ما يدل على الرعاية اللوجستية التي تقدمها دولة الاحتلال للمليشيات المسلحة، في واحد من تجليات إرهاب الدولة الرسمي».

وتوضح الهيئة أن المستوطنين نفّذوا 120 اعتداء منذ مطلع العام الجاري، في ظل التطمينات التي يتلقاها المستوطنون من المستوى السياسي في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، والتي توفر لهم الحماية والحصانة أمام أي محاكمات وشيكة أو عقوبات قد تفرض عليهم.

قبور تناسب حجم الأطفال (العربي الجديد)

الجيش الإسرائيلي يحمي المستوطنين (ناصر الشيتي/ Getty)

تونس: مناقشة قانون لحقوق المرضى والمسؤولية الطبية

يفترض أن يضبط مشروع قانون معروض على البرلمان التونسي نصوص الحقوق الأساسيّة للكوادر الطبية والمرضى، ما يسمح بوضع حدّ للملاحقات القضائية التي تطاول الكوادر، ويوجد آليات لتعويض الأخطاء

يُطالب أطباء في تونس بقوانين تحميهم من الاتهامات الباطلة (فتحي بالعيد/ فرانس برس)

تونس ـ **إيمان الحامدي**

عاد مشروع قانون حقوق المرضى والمسؤولية الطبية إلى دائرة الضوء بعد أكثر من 6 سنوات من إصدار نسخته الأولى. وباشر البرلمان مناقشة نسخة جديدة من القانون قدمتها الحكومة، والتي يعوّل عليها المهنيون لمعالجة ثغرات تشريعية في حماية الكوادر الصحية وطالبي العلاج معاً.

ويوضح مشروع القانون خصوصيات وطبيعة الأعمال والأنشطة الدقيقة التي ينفذها عاملو الصحة وتصنّف بأنها أعمال وأنشطة دقيقة تتضمن مخاطر، كما يحدد آليات حماية المرضى من المخاطر والأضرار المرتبطة بالعلاج بهدف ضمان سلامتهم والحفاظ على حرمتهم الجسدية، وأيضاً آليات أخرى لحماية المعطيات الشخصية للمرضى، ومنحهم حقوق الحصول على معلومات عن حالاتهم، وفرض منحهم موافقتهم الشخصية مسبقاً على تلقي العلاجات، وضمان حقوقهم في الحصول على تعويض في حال ارتكاب أخطاء طبية. ويراهن عاملو الصحة على إقرار البرلمان مشروع القانون لوضع حدّ للملاحقات القضائية التي تطاولهم بسبب غياب تعريف واضح للأخطاء الطبية، وعدم توفير الآليات اللازمة لحمايتهم من العقوبات التي قد تعرضهم للسجن. أما المرضى فيأملون في معالجة شكاوى طول مسارات إثبات الأخطاء الطبية، وضمان الحصول على تعويضات.

ويرجح رئيس لجنة الصحة في البرلمان الدكتور نبيه ثابت المصادقة على القانون خلال الدورة البرلمانية الجارية بعدما تعثر ذلك لسنوات، ويقول لـ «العربي الجديد»: «إقرار مشروع القانون الأساسي لحقوق المرضى والمسؤولية الطبية مهم جداً لتوفير مناخ عمل جديد للكوادر الطبية». ويتحدث عن وجود إجماع لدى النواب على ضرورة تسريع المصادقة على مشروع القانون الذي شهد توسيع الاستشارات الخاصة به في الهياكل والهيئات الصحية، ما جعلها تقدم تصورات مفيدة جداً في شأن آليات تعويض المرضى عن الأخطاء الطبية المرتكبة. ويعتبر أن توفير آليات التعويض عبر التأمينات أمر مهم لحماية حقوق المرضى، ويكشف أن «شبه اتفاق حصل على إحداث آليات تأمين لكل المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة والعيادات الطبية التي ستتولى صرف التعويضات في حال الخطأ».

ويصف ثابت «المسار القانوني الحالي للتوجه إلى القضاء والحصول على تعويض بعد تحديد المسؤولية الطبية أو تلك للمؤسسات الصحية معقّد ومتشعب ويستغرق سنوات لحسمه، ما يثقل كاهل المريض المتضرّر. والغاية من مشروع القانون السماح بحصول المرضى على تعويضات مجزية وعادلة، وإنصاف المتضررين من الأخطاء الطبية، وإيجاد إطار قانوني يكفل منح تعويض كامل عن الأضرار الناتجة عن الخدمات الصحية المتردية». ويشدد ثابت على أهمية حماية عاملي الصحة من خلال تحديد أساس المسؤوليات الجزائية، ودعم ملاءمة إجراءات الملاحقات خصوصيات أنشطتهم المهنية التي تصنّف بأنه ذات طابع خطر. ويلفت إلى أن نقص الحماية القانونية من أسباب هجرة الأطباء. ويقول: «نعمل لإصدار قوانين مهمة لتحسين ظروف عمل الأطباء وحمايتهم من الاعتداءات إلى جانب تأمين الخدمات الصحية». ويذكر أيضاً أن «الغاية من هذه القوانين تحقيق معادلة بين حقوق المرضى، وتحسين ظروف العمل في المؤسسات الصحية لحماية عاملي الصحة لدى تنفيذهم واجباتهم». ومنذ عام 2017 باشرت لجنة متخصصة في وزارة الصحة كتابة مشروع قانون المسؤولية الطبية بعد سجن طبيبة بتهمة التقصير في أداء واجبها المهني ما تسبب في موت رضيع. وأثار ذلك ضجة كبيرة دفعت أطباء إلى المطالبة بإقرار قانون جديد يحمي حقوقهم خلال ممارسة أعمالهم، ويحدد المسؤوليات الطبية، وفي السنوات القليلة الماضية سُجن أو أوقف أطباء كثيرون في قضايا إهمال، في حين لم يستطع المتضررون الحصول على تعويضات بسبب صعوبة إثبات الأخطاء الطبية، وغياب الأطر القانونية لتحميل المسؤوليات لمرتكبي الأخطاء، ما دفع العاملين الصحيين إلى التحرك للمطالبة بقانون يحدد المسؤوليات.

وتشهد تونس سنوياً تقديم نحو 500 شكوى بارتكاب أخطاء طبية تتعلق في الأساس بعمليات جراحية خاصة بأمراض النساء والتوليد والأعصاب والمفاصل والعظام والتدخلات التجميلية، بينما تقدر الجمعية التونسية لمساعدة ضحايا الأخطاء الطبية ارتكاب 15 ألف خطأ طبي سنوياً تشمل مختلف التدخلات الطبية والجراحية. وفي غياب قانون يحدد المسؤوليات الطبية، والذي طالب به الأطباء دائماً، يحسم القضاة شكاوى الأخطاء الطبية من خلال التمييز بين تلك المتعمدة أو الناجمة عن الإهمال والتقصير والحوادث.

يوضح مشروع القانون طبيعة الأعمال التي ينفذها عاملو الصحة

ثمة إجماع على ضرورة تسريع المصادقة على مشروع القانون